

الموارد التعليمية المفتوحة كحلٍ مُجدٍ في وقت الأزمات: تأملٌ في المبادرات التي أُطلقت في المغرب خلال جائحة كوفيد-19

Sara OUAHIB¹ [0000-0002-7911-7206], Rachid BENDAOU¹ [0000-0002-5969-8904],
Souhad SHLAKA [0000-0002-3612-8853]², Khalid BERRADA² [0000-0001-7423-5927]

¹ Faculty of Sciences Semlalia, Cadi Ayyad University, Morocco

² Faculty of Sciences, Mohammed V University in Rabat, Morocco

الكلمات المفتاحية: الموارد التعليمية المفتوحة؛ الممارسات التعليمية المفتوحة؛ التعليم العالي؛ وقت الأزمات؛ القدرة على التحمل؛ كوفيد-19

خلال جائحة كوفيد-19، كان تواصل الدراسة أول المشاغل التي كان يجب حلها. وخلال هذه الفترة الحرجة التي كانت الدروس فيها تُعطى حصرياً عن بعد، احتاج مجال التعليم بأسره إلى موارد دراسية مناسبة وموثوقة، يمكن مشاركتها بين الشبكات التعليمية ودخلها. ولكن في غياب استراتيجيات تعليمية قائمة على إمكانية الوصول والكفاءة والملاءمة، واجه نظام التعليم تحدياً ناشئاً عظيماً زاد الطين بلة، خاصة في البلدان النامية حيث يعاني التعليم من التوسع المفرط وضعف البنية التحتية وحيث لا تزال الطرق التقليدية مستخدمة.

واستجابةً لهذه الأزمة، عمدت الحكومات ومؤسسات التعليم العالي حول العالم إلى إطلاق مبادراتٍ لوضع سياساتٍ متعددة لضمان تواصل النشاط التعليمي. ولكن، لا زالت النقاط المبهمة واختلافات الرأي قائمةً بشأن ماهية ما يُدرّس وكيفية تدريسه وعبء العمل الذي يقع على عاتق المعلمين والمتعلمين والبيئة التعليمية، وبشأن الانعكاسات المحتملة للإنصاف في التعليم. وتتسارع وتيرة الجهود الوطنية واسعة النطاق التي تُبذل لاستخدام التكنولوجيا لدعم التعليم عن بعد والدراسة عن بعد والتعليم عبر الإنترنت خلال فترة كوفيد-19، وهي آخذة في التطور بسرعة. وكان هذا الدافع وراء استخدام الموارد التعليمية المفتوحة (OER) والممارسات التعليمية المفتوحة (OEP) ودعمها من قبل منظمات مثل اليونسكو، من أجل تقديم محتوى تعليمي منخفض التكلفة وعالي الجودة لعدد أكبر من الناس خاصة الذين لا يستطيعون تحمل تكاليفه حول العالم. وأظهرت الأبحاث أن اعتماد مثل هذه النهج المفتوحة من شأنه أن يجعل نظام التعليم العالي أكثر مرونة وتحملاً للأزمات المستقبلية، وأنه يمكن ضمان استدامة هذا النظام من خلال استخدام الموارد التعليمية المفتوحة والممارسات التعليمية المفتوحة على نطاق واسع.

ومن خلال هذا المقال، نحاول تسليط الضوء على القدرات الكامنة للموارد التعليمية المفتوحة والممارسات التعليمية المفتوحة كحلين ناشئين لبناء مرونة النظم التعليمية وقدرتها على الصمود، كما نحاول إبراز القدرة على حشد طرق تعليمية بديلة من خلال تنفيذ سياسات وبرامج تعليمية مناسبة من أجل التعامل بشكل أفضل مع أوقات الأزمات. ونحن نفحص كذلك، من خلال منظور الموارد التعليمية المفتوحة، المبادرات التي قامت بها جامعة القاضي عياض لضمان تواصل التعليم خلال جائحة كوفيد-19، لتحديد القدرات الفردية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة التي ينبغي تنميتها لتشمل استجابات تتكيف مع الأزمات المستقبلية. وأجرينا بحثنا باتباع نهج مختلط بين البيانات الكمية والنوعية لإنجاز تحليل استكشافي يمكن الاسترشاد به كبحتٍ أساسي لإعادة التفكير في النظام الدراسي المغربي وإدارة دفته نحو نهجٍ أكثر انفتاحاً وابتكاراً ومثابرةً بالأخص.

وفضلاً عن ذلك، نحن نقدم عن طريق هذا العمل جامعة القاضي عياض في المغرب مثلاً بهدف تقييم مدى توافق الممارسات المُعتمدة فيها مع مبدأ الموارد التعليمية المفتوحة. وفضلاً عن ذلك، نحن نسلط الضوء على منافع هذه التجربة

ونحدّد الحواجز التي تحول دون اعتماد الحلول المفتوحة لنتوصّل إلى اقتراح توصيات ومبادئ توجيهية تدعم عملية تطبيق الحلول.

وتبين النتائج أن الاستجابة للأزمة كشفت عن قدرة كامنة هائلة لكل الأطراف المعنية في مجال التعليم، فقد بُذلت مجهودات جبارة لإنقاذ العام الدراسي وضمان التواصل البيداغوجي. وإذا وُضعت مثل هذه الجهود في السياق المناسب، فيمكنها حتماً إحداث ثورة في المشهد التعليمي وتسريع تطوره. وتشير النتائج كذلك إلى رغبة المغرب في الاستثمار أكثر فأكثر في الحلول المفتوحة من قبيل الموارد التعليمية المفتوحة والممارسات التعليمية المفتوحة، وهو استثمار يرجع عهده لسنوات خلت، ولكنه عاد إلى صدارة المشهد مع تفاقم جائحة كوفيد-19. وتواجه هذه الإرادة عواقب عديدة من قبيل (1) عدم المساواة في وصول المُتعلّمين والمُعَلِّمين إلى الإنترنت بسبب مشاكل تغطية الشبكة، خاصة بالنسبة للمُعَلِّمين في المناطق الريفية أو الذين يفتقرون أحياناً إلى المعدات؛ و(2) نقص المهارات الرقمية الذي يعاني منه المعلمون، ما يحول بينهم وبين تنفيذ البرامج التعليمية عبر الإنترنت؛ و(3) جهل كبير بالموارد التعليمية المفتوحة والممارسات التعليمية المفتوحة ونقص في فهم التراخيص المفتوحة بالدرجة الكافية.

وفي الختام، وإيماناً بأن هذه الأزمة كشفت عن فرص وقدرات مهمة ينبغي تنميتها لأجل تعزيز استجابة النظام التعليمي لمستقبل يشوبه الإبهام، من الضروري التركيز على إضفاء الطابع المؤسسي على التعلم الإلكتروني وإدراج الحلول التي تشتمل على إدارة المخاطر/الأزمات والتدريب المتواصل واستثارة الوعي وتشجيع المعلمين على اتباع نهج أكثر انفتاحاً في إعداد دروسهم، فضلاً عن ترسيخ التكنولوجيا بدرجة عالية في المناهج والاستثمار في البحث العلمي بهدف التوصل إلى تطور أكثر استدامة في مجال التعليم.

ترجمة: صفاء الزواوي

szouaoui@bluewin.ch